دراسة أثر تقلبات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2016)

د. مالكـــي عمر [1]

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2000-2016، وهذا لسببين أساسيين: يتمثل الأول في حساسية الاقتصاد الجزائري الشديدة لتقلبات أسعار النفط، والثاني يتمثل في أهمية وخصوصية هذه الفترة حيث تم إطلاق برامج إنمائية ذات مبالغ مالية ضخمة، وفي الأخير بيّنت الدراسة سببية وأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، النمو الاقتصادي، مؤشر التقلّب.

Abstract :

The objective of this paper is to study the impact of oil price fluctuations on economic growth in Algeria during the period 2000-2016. This is due to two main reasons: the first is the sensitivity of the Algerian economy to the volatility of oil prices; the second is the importance and specificity of this period, Huge sums of money, and finally the study showed the causality and impact of oil prices on economic growth.

Keywords: oil prices, economic growth, volatility index.

المقدمة:

إن التطورات الكبيرة التي شهدتها السوق العالمية النفطية خلال السنوات الأخيرة الماضية كانت لها انعكاسات بالغة الأثر على التنمية الاقتصادية بعديد البلدان وبالأخص تلك البلدان المصدرة للنفط، حيث عرفت اقتصاديات الدول المعتمدة في صادراتها على النفط اهتزازات وصدمات تباينت حدتها من دولة لأخرى بحسب المعطيات الاقتصادية لكل بلد من هذه البلدان، فكلما ارتكزت صادرات الدولة المصدرة للنفط على قطاع/سلعة واحدة فرضت عليها أعباء اقتصادية إضافية.

تعد الجزائر من ضمن البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على المحروقات في صادراته وإيراداته، فقد احتلت المحروقات 95 و75 من قيمة صادرات وإيرادات الدولة[2]. إن هذا الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات يجعل الجزائر تحت رحمة ما ينتج أو ينجم عن تقلبات و تجاذبات أسعار النفط في السوق العالمية النفطية، ولعل الوضعية المالية الحرجة التي تمر بها الجزائر خلال الآونة الأخيرة لخير دليل على ذلك.

[1] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: malki1943@yahoo.fr

[2] – البنك الدولي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، "أسعار النفط .. إلى أين؟"، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 7، يوليو 2016، ص 29.

– انطلاقا مما سبق فإن إشكالية هذه الورقة البحثية تتمثل في بحث الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)؟

– بغية الدراسة سنقسم هذا البحث إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: الإطار النظري و التحليلي

المحور الثاني: التحليل القياسي

أولاً: الإطار النظري و التحليلي

1.1. الاقتصاد النفطي:

يتضمن الاقتصاد البترولي مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو بصورة متنوعة ومتعددة تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتكون مجموع الاقتصاد البترولي[1].

2.1. مفهوم سعر النفط:

هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكوّن من (42) غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة، حيث أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن، وبالأخص بعد الارتفاعات الكبيرة خلال العامين 2006–2007، والتي بلغت ذروتها أكثر من 147 دولار/برميل وكادت أن تلامس عتبة الـ 150 د/ب في شهر تموز(جويلية) 2008، لكن سرعان ما بدأت تتهاوى وبانحدار حاد حيث تدحرجت إلى ما دون الـ 40 د/ب في نهاية النصف الثاني من العام نفسه فاقدة بذلك نحو 110 د/ب[2].

1.2.1. تقلب أسعار النفط:

كأي سلعة فإن لقوى العرض والطلب دخل في تحديد سعر النفط، إلا أن للنفط خاصيته في ذلك فالمعروض منه والمطلوب عليه تحددهما قوى السوق، وأحوال خارج نطاق السوق لا يمكن تحديدها سلفا، وهو ما يجعل أسعار النفط شديدة التقلب إذا ما قورنت بكل السلع الأولية الأخرى، فالنفط كثيرا ما يستخدم كأداة للاستثمار المالي والتحوّط والمضاربة[3]، بالإضافة إلى ما سبق فإن للأحداث الجيوسياسية والاقتصادية الأخرى أثرها على تقلبات أسعار النفط، والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] – محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 03.

[2] – سهام حسين البصام، "مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية –دراسة تحليلية–"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013، مقال بدون ترقيم.

[3] – البنك الدولي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، "أسعار النفط .. إلى أين؟"، مرجع ذكر سابقا، ص 3.

الشكل (1-1): الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية وأسعار النفط الخام.

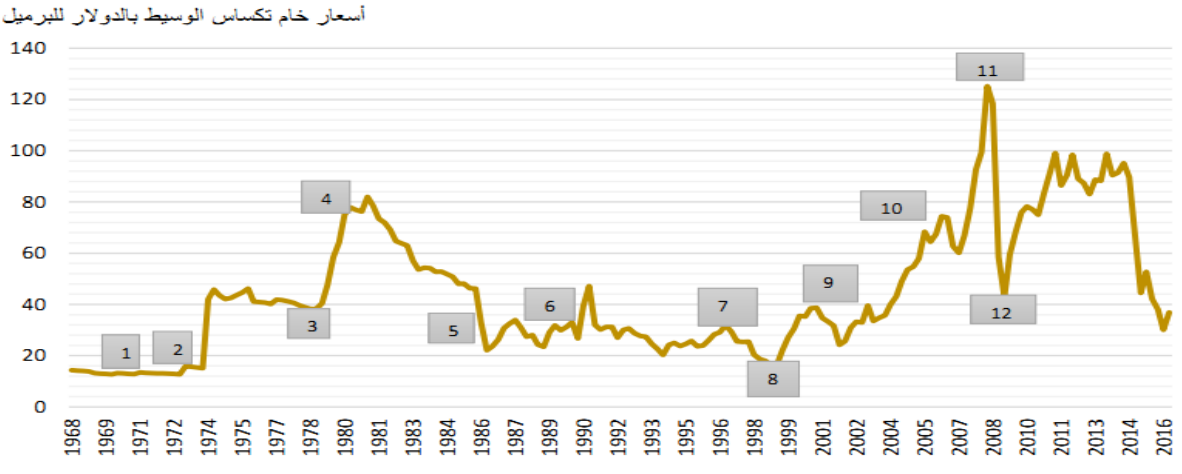

هذه الأحداث هي : 1: نفاد فائض الطاقة الإنتاجية الأمريكية، و2: الحظر النفطي العربي، و3: الثورة الإيرانية، و4: الحرب بين إيران والعراق، و5: تخلّي السعودية عن دور المنتج المرجح، و6: الغزو العراقي للكويت، و7: الأزمة المالية الآسيوية، و8: خفض أوبك سقف إنتاجها المستهدف 1.7 مليون برميل يوميا، و 9: هجمات 11 سبتمبر/أيلول، و 10: انخفاض فائض الطاقة الإنتاجية، و 11: الأزمة المالية العالمية، و12: خفض أوبك سقف إنتاجها 4.2 مليون برميل يوميا.

المصدر: البنك الدولي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، "أسعار النفط .. إلى أين؟"، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 7، يوليو 2016، ص 4.

- إن تقلب أسعار النفط ليس وليد الإحداث الجيوسياسية والاقتصادية التي تبرزها الدورات والسنين كما في الشكل السابق، ولكن نجد هذا التقلب وبأكثر وضوح وتعبير من خلال بيانات قد تكون شهرية كما يظهره الشكل الموالي:

الشكل (1-2): تقلبات (حركة) أسعار النفط الخام

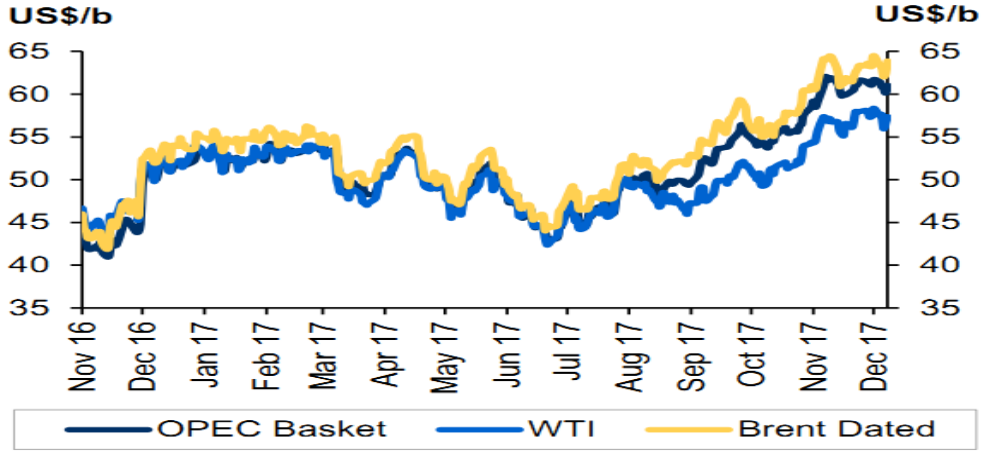

Source : Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Review of 2017; outlook for 2018, Monthly Oil Market Report, 13 December 2017, p1.

- إن هذه الأسعار الفورية الشهرية أو الفصلية تعتبر أكثر جودة للقيام بالدراسات ولا سيما القياسية منها، كما أنها تفيد في حساب مؤشر تقلب أسعار النفط.

2.2.1. مؤشر تقلّب أسعار النفط:

يستخدم مؤشر التقلّب لتفسير حجم التقلّب في سوق النفط، والمؤشر المحسوب هو الانحراف المعياري لأسعار النفط وتستخدم في الغالب أسعار النفط الشهرية، ويأخذ اتجاه مؤشر تقلّب أسعار النفط في العادة شكل معادلة متسلسلة متعددة الحدود من الدرجة الثالثة يناسب شكل الانتشار، والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل (1-3): تقلّب أسعار النفط

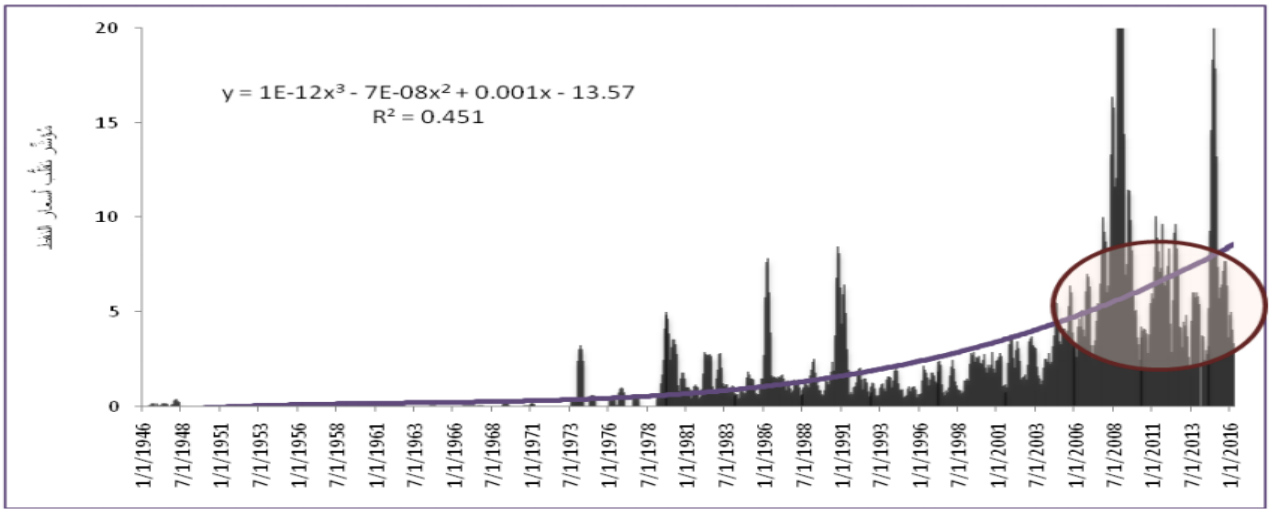

المصدر: المصدر: البنك الدولي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، "أسعار النفط .. إلى أين؟"، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 7، يوليو 2016، ص 4.

– من خلال ملاحظة شكل الانتشار يبدو جليا كثرة التقلبات واختلاف حدتها وهذا يؤكد ما تضمنه الشكل السابق حول مسببات التقلّب في أسعار النفط، إذ لا يمكن للطلب والمعروض النفطي أن يكون لوحده السبب الدافع لهذا التقلّب، فللأحداث الجيوسياسية والتخزين والإنتاج وسعر صرف الدولار وبقية العوامل الاقتصادية الأخرى سبب في ذلك.

3.1. إيرادات النفط والنمو الاقتصادي:

إن عوائد النفط التي حصّلتها الجزائر منذ تأميم قطاع المحروقات في سنة 1971 كان لها الأثر الإيجابي على مسار التنمية في البلد، حيث تمكنت الجزائر بفضلها من تحقيق تنمية شاملة نسبيا آنذاك على اعتبار الدمار الشامل الذي خلفه المستعمر الغاشم، فقد كانت الدولة الجزائرية الفتية حينها تعاني النقص والتخلف في كل المجالات منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات.

إن ما يُأخذ على الجزائر اعتمادها المطلق على عائدات المحروقات حتى بعد قطعها لأشواط كبيرة في مجال التنمية، حيث أصبحت الجزائر عرضة للصدمات التي تنجم عن تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث أن هذه الأخيرة تتأثر وتتغير تبعا لقوى ومؤثرات خارجية ليس للجزائر أن تتحكم فيها، وهذا ما يجعل الجزائر تحت رحمت هذه القوى والمؤثرات الخارجية، وبالتالي فالجزائر من الدول المعرضة لخطر أسعار النفط، فإذا خلفت الصدمة النفطية ارتفاع في الأسعار هلل الاقتصاد الجزائري واستبشر الاقتصاديون وأمن العباد في

حاجاتهم العامة والخاصة، وإذا ما خلفت الصدمة النفطية منحى عكسي للأسعار تحرجت الحياة العامة في البلد وتزلزل الاقتصاد الجزائري وما ندري ما ينجم عن هذا الزلزال الاقتصادي من أضرار في شتى المجالات؟!

– إن الإيرادات النفطية للدول المصدرة هي دالة لأسعار النفط وعدد البراميل المصدرة من النفط الخام[1]:

$$R = f(P,Q) \Rightarrow \quad R = P.Q \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: R إيرادات النفط.

P أسعار النفط الخام.

Q عدد البراميل المصدرة من النفط الخام.

تتأثر عائدات النفط بكل من أسعار النفط والكميات المصدرة منه، وهو ما توضحه المعادلة (1)، إلا أنه يمكن أن نستنتج أن أسعار النفط تعتبر هي المتغير المستقل الذي يؤثر على عوائد النفط، وهذه الأخيرة تؤثر بدورها على نمو الاقتصاد الجزائري الذي ينتعش كلما انتعشت أسعار النفط، وبهذا المنظور يمكننا صياغة النموذج القياسي البسيط الذي يوضح أثر عوائد النفط على نمو الاقتصاد الجزائر كما يلي:

$$PIB_t = a_0 + a_1 R_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

– الجدول الموالي يوضح تطور عوائد النفط الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

الجدول (1–1): تطور عوائد النفط الخام والنمو الاقتصادي بالجزائر.

	1985	1990	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة صادرات النفط الخام (مليون دولار)	97 12	24 10	9 18	029 21	089 28	289 37	662 34	807 29	976 26	13 661	11 352
معدل النمو الاقتصادي(%)	3.7	0.8	2.2	5.9	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.8	3.3

المصدر: – التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الإحصائية)، لسنوات: 2000، 2001، 2004، 2010، 2015، 2016.

– البنك الدولي على الموقع الالكتروني: الجزائر/data.albankaldawali.org/country

لقد تأثرت عوائد النفط الجزائري بأزمات وصدمات وظروف خاصة عرفتها بلادنا، حيث أثرت كل من الأزمة النفطية لسنة 1986 والظرف الخاص الذي شهدته الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي والأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في أسعار البترول والاقتصاد العالمي ومن ثم في الاقتصاد الجزائري، فنجد مثلا أن عائدات النفط انخفضت أواخر الثمانينات وأنخفض من جرائها معدل النمو من 3.7% إلى 0.8%، ومع الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي سنة 2008 تهاوت أسعار النفط الخام بعد هذه السنة، على الرغم من أنها بلغت

[1] – سهام حسين البصام، مرجع ذكر سابقا، مقال بدون ترقيم.

147 دولار/برميل خلال سنة 2007 ما أثر على عائدات النفط ومن ثم على الاقتصاد الجزائري، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي من 5.9% سنة 2005 إلى 3.3% سنة 2016.

مما سبق ومما استقيناه من دراسات سابقة وتقارير دولية، فإن الجزائر تعتبر من الدول المصدرة للبترول المعرضة بقوة لخطر سعر النفط، وهذا ما يستوجب على الجزائر تبني سياسة عامة واستراتيجيات كُفئة لتخطي هذا الخطر، ولعل أهم شيء يمكن أن ترتكز عليه هذه السياسة والإستراتيجية يتمثل في تنويع الاقتصاد الجزائري على اعتبار القدرات الضخمة والهائلة التي يحوزها بلدنا في شتى المجالات، وفي هذا الصدد اقترح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي – في تقريره للسداسي الأول من سنة 2015 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي– الاقتصاد الأخضر كعامل لتنويع الاقتصاد الوطني.

فحسب دراسة أجراها مكتب التعاون الألماني بالجزائر سنة 2014، هنالك أزيد من 273.202 مؤسسة خضراء، من بينها 3407 في مجال استرجاع وتثمين النفايات: 1470 في تسيير المياه، 168.648 في البناء الأخضر، 68,631 في إدارة: المساحات الخضراء. يوجد 600.000 وظيفة خضراء، منها 30.085 في المصالح ذات الصلة بالبيئة مثل التدقيق والدراسات والاستشارة والتكوين، مع توقع استحداث 1,4 مليون منصب شغل في آفاق 2025[1].

ثانيًا: التحليل القياسي

2-1- صياغة نموذج الدراسة:

لبناء هذا النموذج و إجراء الاختبارات قمنا بالاعتماد على بيانات سنوية ممتدة على الفترة (2000-2016)، أما العينة محل الدراسة فتتمثل في الجزائر، وبغية إجراء الدراسة سنستعين بنموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، ولمعالجة البيانات سنستعين ببرنامج EViews 6.

في هذه الدراسة سيتركز عملنا على محاولة استنباط الأثر الذي ينتج بفعل تقلبات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، ولدراسة هذا الأثر سنعتمد على معدل النمو الاقتصادي (pib) وأسعار النفط الخام (oil) .

في هذه الدراسة كما أسلفنا سنستخدم نموذج VAR، ولعل من بين أهم مميزات هذا النموذج أنه يساعد على معرفة التفاعلات التي تحدث بين المتغيرات، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود عنصر التخلف الزمني يضفي ديناميكية على هذه النماذج، حيث أن إدخال المتغيرات المتخلفة زمنيا في تحليل الانحدار يجعل نطاق التحليل أوسع وأقرب إلى الواقع، ففي أغلب الحالات قد تعتمد هذه المتغيرات على قيم ماضية لبعض المتغيرات فتصبح النماذج حركية.

– البيانات الخاصة بهذه الدراسة تم الحصول عليها من المصادر التالية:

- بيانات البنك الدولي.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)

– يمكن كتابة نموذج VAR القانوني بشكل مختزل على النحو التالي:

[1] – المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص151.

$$X_t = \sum_{i=1}^{P} A_i \; X_{t-i} + V_t$$

حيث أن: $X_t = [\, pib_t \cdot oil_t \,]$ هو متجه المتغيرات الداخلية.

و $V_t = \left[v_t^{pib} \cdot v_t^{oil} \right]$ هو متجه البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتيا.

P: عدد فترات الإبطاء أو التأخرات في النموذج التي يمكن تحديدها باستخدام معيار Akaike (AIC).

2-2- تحليل نظري لأهمية العلاقة السببية وعنصر التخلف الزمني (الفجوة الزمنية):

قبل الانطلاق في إجراء الدراسة باستخدام نماذج VAR على نموذج الدراسة، سنتوقف عند أمرين مهمين: الأول يتعلق بسببية Granger في حد ذاتها، والثاني يتعلق بأهمية الفجوة الزمنية.

فيما يتعلق بسببية Granger فإنها ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، بحيث أنه إذا كانت Y_{1t} و Y_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة Y_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_{2t}، في هذه الحالة نقول أن Y_{1t} تُسَبِب Y_{2t}، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى[1]، إن هذه الفكرة الأخيرة المتعلقة بالسببية، هي من أهم ما نسعى إليه لاستنباط الأثر الذي تولده تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، وبالأخص خلال الفترة 2000-2016 بالنظر إلى أهمية وضخامة البرامج التنموية التي أطلقت فيها، وهذا يعتبر جانب مهم في الدراسة بالنظر لخصوصية هذه الحقبة التي أعقبة حقبة عسيرة على الاقتصاد الجزائري برمته ألا وهي حقبة التسعينات من القرن الماضي، أما الجانب الأخر فيتمثل في دراسة إمكانية وجود تغذية عكسية بين متغيري الدراسة.

أن اختبار Granger يستخدم في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية[2].

أما فيما يتعلق بأهمية الفجوات الزمنية في دراسة العلاقة السببية والظاهرة التي نحن بصدد دراستها، فبإمكاننا الوقوف على النقطتين التاليتين لتوضيح هذه الأهمية:

- ✓ إن نماذج الانحدار الذاتي المتخلفة زمنيا أثبتت فائدتها الشديدة في المجال الاقتصادي التطبيقي، حيث تحول النظرية الاقتصادية الساكنة إلى متحركة من خلال الأخذ في الاعتبار لعنصر الزمن، فمثل هذه النماذج تساعدنا على التفرقة بين استجابة المتغير التابع لكل وحدة تغير في المتغير المفسر، أو المتغيرات المفسرة سواء على المدى القصير أو البعيد أيضا[3].

[1] – شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص 276-277.

[2] – شيخي محمد، مرجع ذكر سابقا، ص 277.

[3] – د.جوجارات، جوجارات .تعريب ومراجعة: هند عبد الغفار عودة، "الاقتصاد القياسي"، الجزء الثاني، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، 2015، ص910.

✓ نظرا لأن نماذج الانحدار الذاتي VAR تحتوي على الفترات المتأخرة للمتغيرات، فقد برزت أهمية دراسة فكرة السببية في المجال التطبيقي، والنمذجة باستخدام سببية Granger حصلت على اهتمام كبير في مجال دراسة العلاقات التفاعلية الحاصلة بين المتغيرات التي تحكم مختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية[1].

2-3- النتائج التطبيقية للدراسة:

- نقوم الآن بتحديد عدد فترات التأخر لنموذج VAR، والجدول (4-16) يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (2-1): تحديد فترات التأخر لنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-79.47058	NA*	952.2146	12.53394	12.62085	12.51607
1	-75.06707	6.774626	909.6261	12.47186	12.73260	12.41826
2	-69.15442	7.277110	724.3307	12.17760	12.61218	12.08828
3	-67.69581	1.346413	1270.202	12.56859	13.17699	12.44353
4	-57.28046	6.409444	696.5368*	11.58161*	12.36385*	11.42082*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

- عند الفجوة 5 يكون النموذج غير مستقر لذلك نأخذ الفجوة 4 حسب معيار Akaike و Schwarz.

- تقدير النموذج:

- بعد تقديرنا لنموذج VAR (ينظر إلى الملحق) فإن المعادلة الموضحة لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي تكتب على النحو التالي:

VAR Model:
==========
PIB = - 0.240926239485*PIB(-1) + 0.632677490505*PIB(-2) + 0.049915454255*PIB(-3) - 0.538792699088*PIB(-4) - 0.00292287005867*OIL(-1) - 0.024608485509*OIL(-2) + 0.0289745658334*OIL(-3) - 0.00563866456051*OIL(-4) + 4.04767031831

- بالنظر إلى قيمة فيشر فإن النموذج يتسم بالمعنوية الكلية، حيث أن قيمة فيشر المحسوبة أقل من الجدولية.

[1] - بتصرف عن د.جوجارات، مرجع ذكر سابقا، ص911.

- دراسة استقرارية النموذج:

- الشكل الموالي يوضح مدى استجابة النموذج لشروط الاستقرارية:

الشكل (2-1): دراسة استقرارية النموذج الأول.

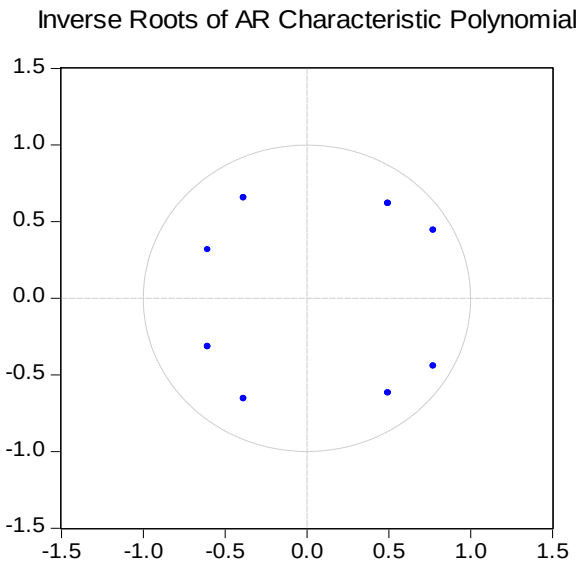

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

- نلاحظ بأن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الوحدوية، وكل المعاملات أقل من الواحد، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو مشكلة عدم ثبات التباين.

- ننتقل الآن إلى **دراسة العلاقة السببية:**

من خلال إجرائنا لاختبار السببية أمكننا تسجيل ثلاث حالات للسببية وهذا عند فجوتين زمنيتين (ينظر إلى الملحق رقم 4-5)، وفيما يلي نوضح ذلك: (يشير السهم إلى اتجاه العلاقة السببية)

الشكل (2-2): دراسة العلاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 2000 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OIL does not Granger Cause PIB	16	4.06916	0.0648
PIB does not Granger Cause OIL		0.02262	0.8828

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 2000 2016
Lags: 5

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OIL does not Granger Cause PIB	12	687.502	0.0289
PIB does not Granger Cause OIL		1.92330	0.4968

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

– هناك سببية تتجه من متغير أسعار النفط *oil* إلى متغير النمو الاقتصادي *pib*، عند الفجوة الزمنية 1و5 باحتمال 5% و 10% على التوالي، وهذا انعكاس طبيعي ومتوقع بالنظر إلى الاعتماد المطلق للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

حسب تقديرات دوال الاستجابة على مدى 10 سنوات والمبينة في الشكل الموالي، فإن حدوث صدمة واحدة في أسعار البترول مقدرة بـ 1% سيكون لها أثر معنوي إيجابي على النمو الاقتصادي باستثناء الفترتين الأوليتين والفترة الخيرة حيث يكون الأثر سلبي، عند الفترة الرابعة يكون الأثر إيجابي في أقصاه بـ 0.29%.

الشكل 2-2: استجابة النمو الاقتصادي لصدمة في أسعار النفط.

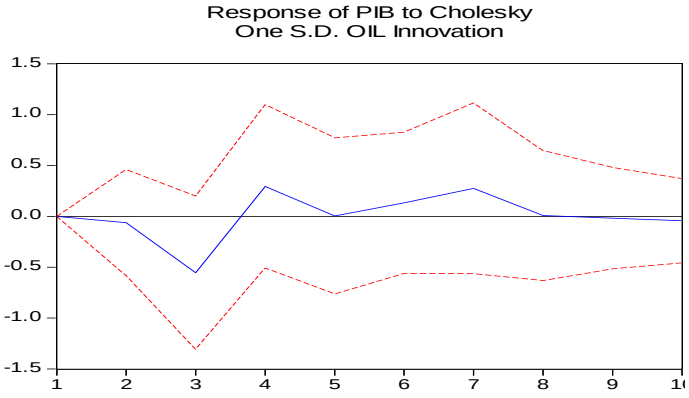

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

– استنادا إلى النتائج الموضحة أعلاه، نستنتج بأن أسعار البترول تمارس تأثيراً يكون في أعلى مستوياته على النمو الاقتصادي في الفترة الرابعة ما يعني حساسية النمو الاقتصادي للتغير في أسعار النفط، وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي يتحمل صدمات ناجمة في الأساس عن تجاذبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن لتقلب أسعار النفط انخفاضا أثر سلبي على النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

خاتمة:

إن اعتماد الجزائر شبه المطلق على قطاع/سلعة المحروقات يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار هذه السلع، إلا أن ما ينبغي التأكيد عليه عدم إمكانية تدخل الجزائر في تثبيت أو تحسين الأسعار، فكما رأينا في هذه الورقة البحثية فإن تقلبات أسعار النفط تفرزها الأحداث الجيوسياسية وقوى العرض والطلب وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يبقي الجزائر تحت رحمة ما تفرزه سوق النفط العالمية والوضع الجيوسياسي والاقتصادي العالمي.

من خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها تبين مايلي:

- أهمية عنصر التخلف الزمني حيث يظهر بأن تغيرا حادثا في أسعار (زيادة/نقصان) النفط في أزمنة سابقة يؤثر على النمو الاقتصادي في الزمن الحالي، وبالتالي فإن تأثر النمو الاقتصادي ليس بالضرورة آنيا، كما أن تغير حاصل في النمو الاقتصادي في أزمنة سابقة يؤثر هو الآخر في النمو الاقتصادي في الزمن الحالي.

- كشف اختبار Granger للعلاقة السببية عن وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط نحو النمو الاقتصادي، وعدم تسجيلها في الاتجاه المعاكس، وهذا يؤيد ما ذكرناه سابقا حول اعتماد الجزائر شبه المطلق على قطاع المحروقات وأخطار ذلك.
- كشفت دوال الاستجابة الدفعية عن استجابة النمو الاقتصادي لصدمات حادثة على مستوى أسعار النفط، حيث كان الأثر الإيجابي لتقلبات أسعار النفط في الفترات المتوسطة وهي الفترات الموافقة لانتعاش أسعار النفط الخام حيث بلغت أقصاها ملامستا 113 دولار للبرميل.

قائمة المراجع:

– البنك الدولي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، "أسعار النفط .. إلى أين؟"، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 7، يوليو 2016.

– محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

– البنك الدولي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، "أسعار النفط .. إلى أين؟"، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 7، يوليو 2016.

– سهام حسين البصام، "مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية –دراسة تحليلية–"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013.

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الإحصائية) لسنوات: 2000، 2001، 2004، 2010، 2015، 2016.

– المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر .

– شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2012.

– د. جوجارات .تعريب ومراجعة: هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، 2015.

– البنك الدولي على الموقع الالكتروني: data.albankaldawali.org

-Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Review of 2017; outlook for 2018, Monthly Oil Market Report, 13 December 2017.